ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العلاقات

المصرية اليونانية

تاريخ عريق .. ومستقبل واعد

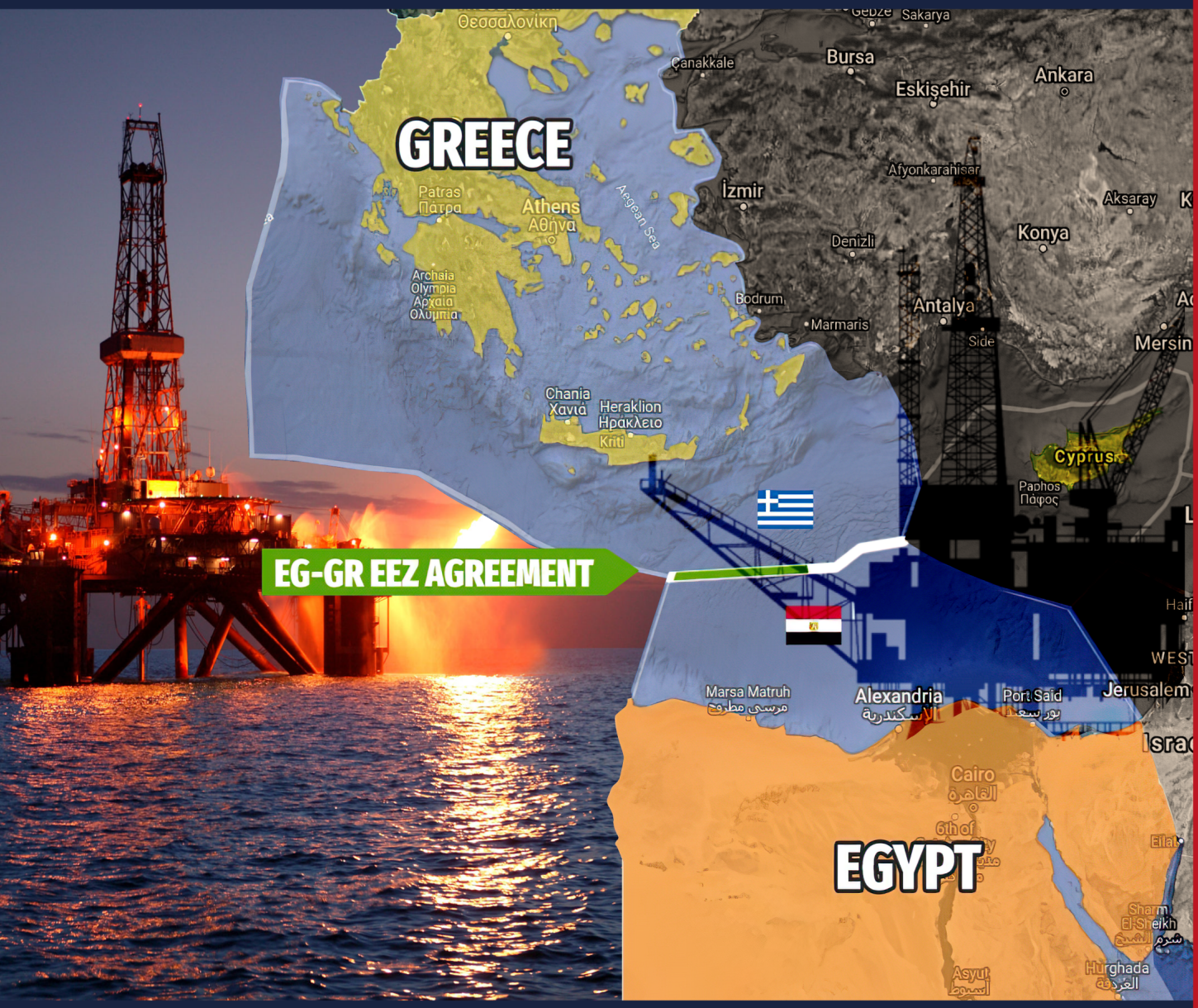

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمى

إشراف عام
أ. **مجدى صبحى**

مساعد محرر
د. عمر الحسينى

إخـراج فنـى
إسلام على

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

تاريخ عريق ..
ومستقبل واعد

العلاقات المصرية اليونانية

المحتويات

4 **المقدمة**

6 **علاقات مصر واليونان: تاريخ ممتد من التقارب والتعاون المشترك**
سارة ناصح

10 **العلاقات المصرية-اليونانية في إطار منتدى شرق المتوسط**
د. عمر الحسيني

14 **مكاسب مشتركة: اتفاق ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية**
د.محمد شادى

18 **العلاقات التجارية بين مصر واليونان تمهّد للخطوة التالية**
بسنت جمال

22 **حالة الاستثمار واتفاقيات التعاون بين مصر واليونان**
كَنزي سيرِج

24 **مصر واليونان: نموذج لعلاقات الكسب المشترك**
سارة ناصح

مقدمة

تجمع مصر واليونان روابط جيوتاريخية مصدرها تواجد الدولتين على ضفتي المتوسط منذ بداية الحضارة الإنسانية، مما أنتج تفاعلات بين الحضارتين لم تنقطع، لكنها تمر بفترات متفاوتة من التقارب والتباعد، بل والتضاد على مر الزمان، ولعل أبرزها فترة الغزوات اليونانية بقيادة «الإسكندر الأكبر» التي أسفرت عن بناء الإسكندرية، وما تلاها من حقبة حكم البطالمة لمصر لمدة تربو على 275 عامًا انطلاقًا من المدينة، مما أبقى جالية يونانية فيها حتى يومنا الحاضر.

ولعل الظرف الحالي في البحر المتوسط الذي تُؤطره اكتشافات الغاز الضخمة في الحوض هو ما يفرض على هذه التفاعلات أن تتعضد الآن لتتحول لعلاقات استراتيجية في المُستقبل، كي تحافظ الدولتان على حقوقهما الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في كامل الإقليم، حيث جددت هذه الاكتشافات أطماعًا تُركية قديمة في السيطرة على مُقدرات الدولتين اللتين كانتا قد رزحتا في السابق تحت أغلال الحكم العثماني الذي امتصّ خيراتهما لمئات السنين، ووظف أراضيهما وشعبيهما كمنطقة لتوسيع دائرة حكمه وبسط نفوذه في الإقليم.

أدركت الدولتان هذه الحقيقة مُبكرًا فبدأتا في تكوين شراكة مع قبرص لتحجيم الأطماع التُّركية، ظهرت أهم ملامحها في اجتماعي القمة لرؤساء الدول الثلاث عامي 2014 و2015 لصياغة نسق التعاون بينها، الأمر الذي وحد وجهات النظر حول جميع التحركات التُركية في الإقليم، خاصة في اتفاقية الأخيرة مع حكومة «السراج» في ليبيا بشأن ترسيم الحدود البحرية بينهما، لتُخرج هذه الصياغة في النهاية موقفًا واحدًا في بيان مُشترك من الدول الثلاث حول هذه التحركات.

تبلورت وجهات النظر الموحّدة فيما بعد لتظهر في خطوات تكتيكية بين الدولتين، من بين أهمها التدريبات العسكرية المُشتركة للقوات البحرية في المتوسط، والزيارات العديدة على المُستوى الوزاري بينهما، وهو ما أنضج في النهاية ترتيبات استراتيجية بين الدولتين أبرزها تكوينهما معًا -بالإضافة إلى عدد من الدول الأخرى- مُنتدى غاز شرق المتوسط، بينما تمثلت قمتها في اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الجُزئية بين الدولتين، والتي تأخرت لعقدين من الزمن على الأقل، لتُعيد ترتيب المشهد بكامله في شرق المتوسط، وتُعزز الموقف المُعتمد على قانون البحار باتفاقية دولية تضمن لليونان منطقتها الاقتصادية الخالصة كاملة في وجه الأطماع التُركية، وفي الوقت ذاته تُتيح لمصر استغلال الجزء الغربي من منطقتها الاقتصادية في المتوسط.

انطلاقًا مما سبق، يُخصص المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية هذا الإصدار لتشريح العلاقات بين البلدين في محاورها المُختلفة، والتي تبدأ من الجذور التاريخية بينهما لاستبيان مراحل تطورها وأهم محطاتها بما يُسهل فهم العلاقات بين الدولتين في صورتها الحالية، من ثم ننتقل لاستعراض التقارب بين الدولتين على مستوى العلاقات الاقتصادية التاريخية، ليتبين لنا أن الجالية اليونانية هي أكبر وأكثر الجاليات الأجنبية في مصر، وأنها لعبت دورًا بارزًا في الأنشطة الاقتصادية في مصر، بل وفي تشكيل الهوية المصرية. وقد امتد تأثيرها هذا ليطال الاقتصاد المصري بما يخدمه، حيث ساهمت

هذه الجالية في تطوير صناعة النسيج المصرية في بداية عهدها، وفي الحاضر شُكلت مجموعة عمل مشتركة في أبريل 2019 لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، وكانت هذه الجهود قد سُبقت بتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون في أكتوبر 2018، في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم، وتعزيز المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.

ومن جانب آخر، نتطرق لجهود الدولتين بجانب قبرص في ترسيخ التنسيق الفني والأمني في الحوض عبر مُنتدى غاز شرق المتوسط مُنذ أكتوبر 2018، لنسلط الضوء على كيف حولت الرؤى التشاركية بين الدول الثلاث المُنتدى إلى مُنظمة دولية بعدما كان مجرد فكرة، ليساهم بشكل واقعي وباعتراف دولي في ضمان حقوق الدول الأعضاء. وتشمل عضوية المنتدى كل من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين، كما أن هناك طلب من فرنسا للعضوية وطلب من الولايات المُتحدة للانضمام بصفة مُراقب.

ثم نقترب من مناطق قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وخاصة على صعيد الاستثمار الأجنبي المُباشر، حيث أصبحت مصر من بين الوجهات الأساسية للاستثمارات اليونانية، بما جعلها رابع أكبر مستثمر أوروبي في البلاد، بأكثر من 208 شركات يونانية، وبحجم استثمارات تجاوز 2 مليار دولار بنهاية 2018، ثم نلقي نظرة على زاوية التعاون التجاري بين الدولتين التي بُنيت في الأساس على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في عام 2001، لكنها نتيجة للجهود السابقة تطورت بسرعة فارتفعت الصادرات المصرية لليونان بنسبة تجاوزت 400% خلال خمس سنوات فقط، كما تطورت الصادرات اليونانية إلى مصر بنحو 10% خلال الفترة ذاتها، ويتوقع لهذه العلاقات أن تتجذر مدفوعة بالتقارب السياسي والأمني بين الدولتين.

وأخيرًا نُلقي مزيدًا من الضوء على أهم إنجازات التحالف الاستراتيجي بين الدولتين وهو الترسيم الجزئي للحدود البحرية الذي يخدم مصالح الأمن القومي الاقتصادي بين الدولتين، من حيث إنه أولًا يُعرقل الجهود التُركية في انتزاع أجزاء واسعة من المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية، وثانيًا يُرسخ المشروع القومي المصري الهادف للتحول لمركز إقليمي لتصدير الطاقة وذلك بمنع تُركيا من قطع الاتصال الجغرافي بين الدولتين، ومن ناحية يُتيح للدولتين البدء بالاستغلال الاقتصادي الفوري لمياههما الاقتصادية الخالصة في الجنوب الشرقي اليوناني والشمال الغربي المصري، وهي مناطق تأخر استغلالها لعشرات السنوات بسبب غياب التنسيق بين الدولتين، رغم ما تَعِدُ به المنطقتان من ثروات غازية ضخمة تضيف معها مزيدًا من القوة الاستراتيجية لتحالفهما، بحيث تحول أحدهما لمعبر جنوبي للطاقة الأوروبية، وتُعزز دور الثاني كمُصدّر للطاقة إلى القارة.

هَدَفَ هذا الاستعراض السابق -إذن- إلى توضيح أن الروابط الجيوتاريخية جرى العمل على تحويلها إلى خطوات استراتيجية عبر تطوير العلاقات السياسية بين الدولتين، والبناء على هذا التطوير بمد وشائجه لتضمين دول أخرى في مُبادرة تُنتج مُنظمة غاز شرق المتوسط، بهدف توظيفها لخدمة المصالح الاقتصادية للدولتين وشركائهما في الحوض، ومن ثم جاء تجلي هذا التطوير والتوظيف في اتفاقية ترسيم الحدود بين الدولتين. كما ستعمل مقالات هذا الإصدار على إلقاء مزيدٍ من الضوء على هذه الزوايا بما يُبرهن في النهاية على ما جاء به من حقائق.

علاقات مصر واليونان:

تاريخ ممتد من التقارب والتعاون المشترك

سارة ناصح
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعتبر العلاقات بين مصر واليونان من أقدم العلاقات الدولية في العالم، حيث يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد بنحو 300 عام. ويتمتع البلدان بعلاقات ثنائية قوية، حيث تُعد مصر بوابة اليونان للتواصل مع إفريقيا، بينما تُعد اليونان بوابة مصر للتواصل مع دول البلقان وشرق أوروبا. كما يُوجد تقارب في رؤى البلدين تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية بشكل عام، وهو ما يُمكن إرجاعه إلى وجود العديد من الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية بين البلدين، إلى جانب وجود جالية يونانية كبيرة في مصر، وهي إحدى أبرز الجاليات الأجنبية من حيث ضخامة العدد والتنوع والثراء في الانتشار، فضلًا عن وجود جالية مصرية كبيرة داخل اليونان. لذا يُركز هذا المقال على تطور العلاقات التاريخية بين البلدين، فضلًا عن جهود الجانبين في تعزيز العلاقات الاستراتيجية وسبل التعاون في شتى المجالات بينهما.

العصور القديمة والتفاعل الحضاري والتجاري بين البلدين

تعود العلاقات المصرية اليونانية إلى بداية التاريخ الفرعوني، تقريبًا مع عهد الملك مينا مؤسس أول أسرة فرعونية في بداية الألف الثالثة قبل الميلاد، حيث تم العثور على كثير من الأواني الحجرية المصرية التي تعود إلى عصر الملك مينا، والتي كان لها تأثير في صناعة الأواني الحجرية اليونانية بعد ذلك، وقد تعدى ذلك التأثير المصري إلى حدود التأثير في الكتابة اليونانية التي عُرفت باسم الكتابة الخطية الأولى، وكانت علاماتها تأخذ أشكال الصور كما كان الحال في الكتابة الهيروغليفية، وقد تطورت تلك العلاقة الثقافية إلى علاقات تجارية فيما بعد.

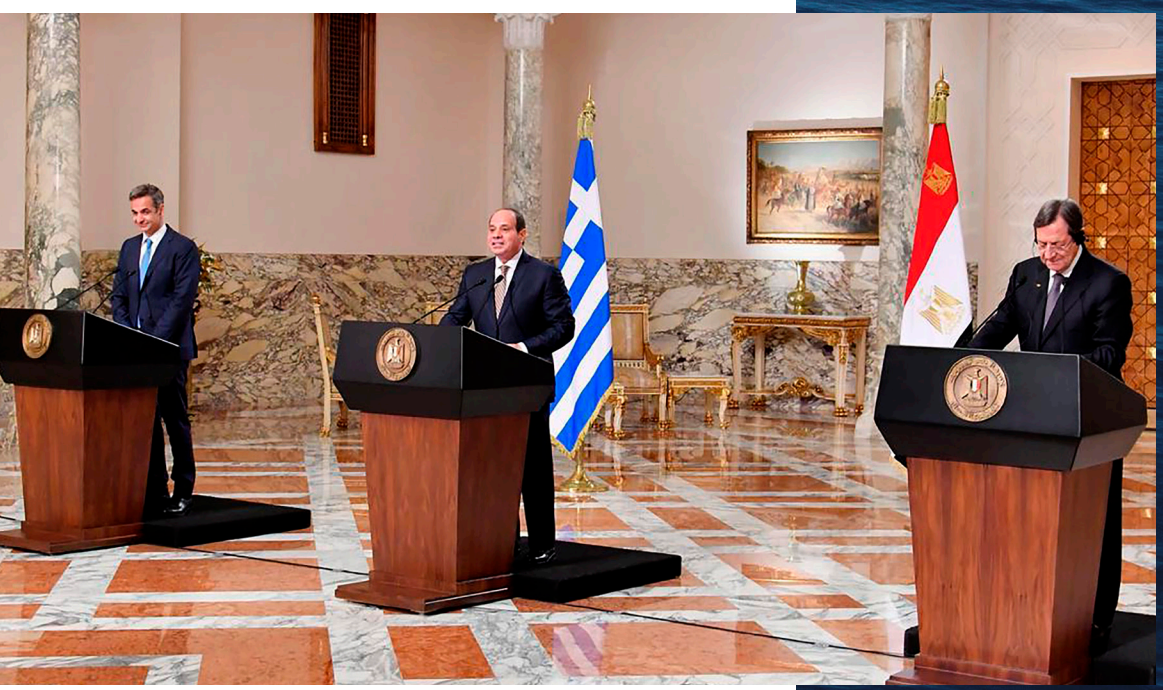

وفي حدود الألف الثانية قبل الميلاد بدأت المؤثرات اليونانية تظهر في مصر بشكل أكبر، وهو ما تمّ استنتاجه من خلال العثور على محاولات مصرية لتقليد الأواني الكريتية بزخارفها النباتية، بل والعثور على كثيرٍ من الأواني الكريتية الأصلية أيضًا في مصر، وأكثر من ذلك بوصول أعداد من العمال اليونانيين للمساعدة في بناء منشآت أحد فراعنة الدولة الوسطى في بدايات الألف الثانية قبل الميلاد. وفي عام ٥٧٠ قبل الميلاد، جاء الفرعون أحمس الثاني وأسس لليونانيين مكانًا خاصًّا في شرق الإسكندرية، وقد استمرت العلاقات المصرية اليونانية في نمو مستمر، حتى احتلال الفرس لمصر في عهد أبسماتيك الثالث سنة 525 قبل الميلاد.

ومع دخول الإسكندر الأكبر للشرق، وبالتحديد مصر، وتأسيسه مدينةَ الإسكندرية في عام 332 قبل الميلاد، ثم مع إنشاء مكتبة الإسكندرية، التي تُعتبر منارة المعرفة في العالم القديم، بدأ الطلاب اليونانيون في القدوم إلى تلك المدينة للاستفادة من المكتبة بما تضمّنته من آلاف المجلدات والمخطوطات، ولتلقّي الدراسة على أيدي علمائها البارزين أمثال أريستارخوس وإقليدس وأرخميديس. ومنذ ذلك الحين لعبت الثقافة دورًا مهمًّا في توطيد العلاقة بين شعبي البلدين، وفي عهد الإسكندر أصبحت تلك المدينة أعظم ميناء في البحر المتوسط بفضل الجهود اليونانية المتوالية من أجل تنشيط تجارة مصر الخارجية، حيث كانت ترد إلى أسواق الإسكندرية منتجات إفريقيا والهند والصين.

وعندما تطورت الحضارة في اليونان جاء تجار وبحارة يونانيون إلى مصر، وفي العصور المتأخرة للحضارة المصرية جاء اليونانيون مقاتلين في صفوف الجيش المصري أثناء مواجهاته للغزاة الآشوريين والفرس القادمين من الشرق، فكانوا ساعدًا للمصريين في تحرير بلدهم لأكثر من مرة، ومنذ ذلك الحين احتل اليونانيون مكانة مهمة في مصر.

وعن حركة التجارة في العصور القديمة كانت مصر تستورد من اليونان الأواني المصنوعة من الحجر والعاج والخرز، في حين كانت تصدر لها في مقابل ذلك كميات من الزيت والقطع الفنية، هذا بالإضافة إلى الأدوات المصنوعة من المعدن وهو ما كانت تشتهر به.

العصر الحديث

خلال حكم محمد علي باشا -الذي جاء من مدينة قولة في شرق اليونان- زاد وجود اليونانيين في مصر، واشتهروا بدأبهم على العمل في التجارة، وعملوا في مختلف الحرف والمهن، حتى إن عددهم بلغ نصف عدد سكان الإسكندرية في عهد الخديوي إسماعيل، وظلت أعداد اليونانيين تزداد إلى أن بلغ عددهم 37.000 نسمة عام 1882 في عهد الخديوي توفيق.

وتُشكّل الهجرات اليونانية إلى مصر اعتبارًا من نهايات القرن الثامن عشر مادة ثرية للتاريخ الثقافي والاجتماعي وسط اتفاق عام على أن هذه الهجرات أسهمت في إثراء تعددية المجتمع المصري، حيث شارك اليونانيون والقبارصة إلى جانب المصريين في إحداث نهضة تجارية وثقافية وفنية، وعملوا في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية.

وخلال الفترة من 1863-1933، أصبحت الإسكندرية أشهر مكان لدراسة الفلسفة والعلوم في منطقة البحر الأبيض المتوسط في العالم القديم، وأثرت على مدار تاريخها في عدة أجيال من المبدعين اليونانيين. ولتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين تم إنشاء السفارة اليونانية عام 1900.

وقد تأسست العديد من الجمعيات اليونانية التي كان أولها بالإسكندرية في عام 1843 ثم في غيرها من المدن المصرية، ومنذ ذلك الوقت لعبت الجالية اليونانية دورًا هامًّا في الاقتصاد المصري، وخاصة في بورصة القطن تحديدًا، كما أسس اليونانيون العديد من المدارس والمستشفيات والنوادي والمحال التجارية وغيرها، فقد بلغت فترة ازدهار الجالية اليونانية في ثلاثينيات القرن الماضي وخاصة مع إنشاء صحيفة «اليوناني المتمصر» التي صدرت في عام 1932 باللغتين اليونانية والعربية، إلى جانب الدور الهام لليونانيين في صناعة السينما المصرية. وفي عام 1904 تأسست الجمعية اليونانية بالقاهرة؛ التي تُعد واحدة من الجمعيات ذات النشاط الثقافي والاجتماعي المتميز في مصر.

وقد أضحت الجالية اليونانية في العصر الحديث جزءًا منسجمًا في نسيج المجتمع المصري، فلم يكن اليونانيون في مصر كيانًا واحدًا يُشكل قسمًا من الطبقات العليا في المجتمع، بل كانوا متداخلين مع أغلب طبقات المجتمع، خاصة الطبقات حديثة التكوين، فكان منهم رأسماليون كبار يعملون في الصناعات الجديدة ورجال مال وتجار كبار، وموظفون من مختلف الدرجات، كما كان منهم تجار كبار ومتوسطون وصغار، وبينهم حرفيون وعمال صناعيون وعاملون في مجال الخدمات. كما تنوعت مستوياتهم الثقافية واتجاهاتهم السياسية. وانتشر أبناء الجالية اليونانية انتشارًا واسعًا في المدن الكبرى والمدن الصغرى، في الريف والحضر، في الدلتا والصعيد، لذا لم ينقطع الوجود اليوناني في مصر عبر تاريخها الطويل، لكن الوجود اليوناني ظلّ قائمًا، حيث ظل أعضاء الجالية الذين لم يغادروا مصر يرحبون بالصداقات والعلاقات مع المصريين.

وعملت الجالية اليونانية في مصر في قطاعات كثيرة، مثل: قطاع الزراعة، والإنتاج، وتجهيز وتجارة القطن والدخان والحبوب، وفي صناعة المشروبات، وفي القطاع المالي. وامتلك أعضاء الجمعية اليونانية عددًا كبيرًا من المحلات التجارية والمطاعم وقاعات دور العرض والمسرح، والفنادق، في حين اشتغل عمال كثيرون في تنفيذ أعمال مختلفة خاصة بتقديم المساعدة للمحتاجين بالمدينة. وفي بدايات القرن العشرين ازداد عدد اليونانيين بالإسكندرية إلى مائة وعشرين ألفًا.

وبعد قيام ثورة 23 يوليو 1952، ومع الشروع في سياسة التأميم، تقلّصت أعداد اليونانيين في مصر، لكنهم ظلوا يعيشون على أمل العودة، وأسسوا روابط واتحادات خاصة بهم.

وما يزال التقارب مستمرًّا

في عام 2002، تمّ التوقيع على بروتوكول ثنائي يهدف إلى تأسيس وتشغيل المراكز الثقافية، والذي اعترف بموجبه كلا البلدين بعمل المركز الثقافي اليوناني بالإسكندرية ونظيره المصري في أثينا والذي يعمل كمنارة ثقافية عربية وليست مصرية فقط تعمل على مد جسور الترابط الفكري والثقافي بين البلدين، فضلًا عن تأسيس المركز الثقافي اليوناني بالقاهرة. وتلعب هذه المراكز الثقافية دورًا مهمًّا في التقارب بين الشعبين من خلال التبادل الثقافي للفرق الفنية والمبدعين والمثقفين من كلا البلدين، وكذلك في صورة تفاهمات بحثية ومذكرات تفاهم مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية من الجانبين.

على جانب آخر، تتعاون اليونان ومصر عن كثب في إطار الاتحاد من أجل المتوسط. ولعلّ أحدث مظهر للتعاون بينهما تمثل في تأسيس «منتدى غاز شرق المتوسط» في 2019، ويعمل المنتدى على إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية. كما يهدف المنتدى إلى تحسين العلاقات التجارية، فضلًا عن إنشاء منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق ومبادئ القانون الدولي، وتدعم جهوده في الاستفادة من احتياطاتهم واستخدام البنية التحتية وبناء بنية جديدة، وذلك بهدف تأمين احتياجاتهم من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم.

إلى جانب العلاقات الاقتصادية والثقافية، ساهم الموقع الجغرافي لليونان في تعزيز العلاقات المصرية اليونانية في الجانب العسكري، وخلال 2012 بدأت تدريبات بحرية مشتركة بين البحرية المصرية واليونانية في المياه الإقليمية المصرية، واشتمل التدريب على أعمال قتال بالتعاون مع القوات الجوية لتأمين النطاق التعبوي لقاعدة بحرية مصرية وتدمير وحدات العدو تحت ظروف الأعمال القتالية النشطة للعدو، كذلك تم التدريب على تنفيذ أعمال المعاونة بالبحث والإنقاذ وممارسة حق الزيارة والتفتيش للسفن المخالفة وأعمال النقل والإمداد بالوقود بالبحر باستخدام السفن والطائرات.

تهدف مبادرة «العودة للجذور» إلى توثيق العلاقات بين مصر واليونان وقبرص، وإحياء السياحة التاريخية للجاليات اليونانية.

كما تم إطلاق التدريب المصري اليوناني «ميدوزا» الذي يُعد أحد أبرز الأنشطة المنفذة في إطار خطة التدريبات المشتركة للقوات المسلحة والذي تم إطلاقه في 2018، في إطار دعم العلاقات المتميزة وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة المصرية مع اليونان، حيث انطلقت فعاليات التدريب البحري الجوي المصري اليوناني على سواحل البحر الأبيض المتوسط بجمهورية مصر العربية. واشتمل التدريب على تنفيذ العديد من الأنشطة منها قيام القوات المشاركة في التدريب بأعمال التخطيط وإدارة أعمال قتال بحرية وجوية مشتركة لصقل مهارات القادة والضباط وتبادل الخبرات بين الجانب المصري واليوناني، بما يساهم في رفع الكفاءة القتالية للقوات المشاركة، وصولًا إلى أعلى معدلات الكفاءة والاستعداد لتنفيذ أي مهام مشتركة تحت مختلف الظروف.

وخلال الفترة من 2014 إلى 2018، تم عقد 6 قمم جمعت الرئيس «عبدالفتاح السيسي»، وكلًّا من رئيس قبرص ورئيس وزراء جمهورية اليونان. وخلالها جدد قادة الدول الثلاث تأكيدهم على تعزيز مجالات التعاون المشترك بين بلدانهم، خاصة في مجالات الطاقة والتنقيب عن الغاز الطبيعي ونقله عبر البحر المتوسط.

مبادرات مصرية للتواصل الشعبي

أطلق الرئيس «عبدالفتاح السيسي» في عام 2018، مبادرة «العودة للجذور»، وتهدف هذه المبادرة إلى توثيق العلاقات بين مصر واليونان وقبرص، وإحياء السياحة التاريخية للجاليات اليونانية التي كانت تعيش في مصر سابقًا، وذلك كرسالة مودة وروح طيبة من جانب مصر تجاه كل من عاش على أرضها وترك أثرًا أو إرثًا إنسانيًّا، كما تهدف المبادرة إلى تنظيم زيارات لليونانيين إلى المناطق التي عاشوا فيها، وربط الأجيال الجديدة من اليونانيين الذين عاش أجدادهم في مصر بالحضارة المصرية. وفي نهاية كل زيارة يتم عقد منتدى لمناقشة ملاحظاتهم وأفكارهم وتوصياتهم، ومن ثم رفع هذه التوصيات إلى القيادة العليا لبحثها والاستفادة منها في تحسين العلاقات التجارية والثقافية والسياحية.

وبعدما حققت النسخة الأولى من المبادرة الأهداف المطلوبة، أطلقت وزارة الهجرة النسخة الثانية من المبادرة في نهاية 2018، وهدفت هذه النسخة إلى الترويج للسياحة العلاجية بين البلدين، كما شهدت المبادرة الترويج للحملة القومية لمكافحة فيروس «سي» التي أطلقها الرئيس «عبدالفتاح السيسي»

ودخلت حيز التنفيذ منذ الأول من أكتوبر 2019، بما تتضمنه من عمل مسح طبي شامل لكافة المواطنين ذوي الفئة العمرية الأكبر من 18 سنة بهدف القضاء على المرض نهائيًّا.

وفي 2019 تم إطلاق النسخة الثالثة من المبادرة، واهتمت هذه النسخة بتعزيز التعاون التجاري بين الجاليات المصرية واليونانية المقيمين بأستراليا، ويأتي ذلك من خلال التنسيق حول عقد عدد من اللقاءات مع عدد من السفراء والمسئولين الأستراليين، وكذلك رموز الجاليات الثلاث، بالإضافة إلى عقد لقاءات مع رجال أعمال وأعضاء الغرف التجارية الأسترالية والعربية بملبورن.

وفي 2020، يبحث البلدان سبل إطلاق النسخة الرابعة من المبادرة والتي تهدف هذه المرة إلى توعية الأجيال الجديدة وتعريفهم بالثقافة والتاريخ والتحديات المشتركة بين مصر وقبرص واليونان. ويتم العمل على تنظيم زيارة لشباب مصري يوناني قبرصي للدول الثلاث للتعريف بمتانة العلاقات بينها. وتم الاتفاق على أن تكون هذه الزيارات للشباب من سن 18 إلى 30 سنة، وسيتم استضافة هؤلاء الشباب ونقل هذه التجربة من خلال فيلم سيتم توظيفه كفيلم يوثق هذه الرحلة، وتبقى رسالة من شباب مصر واليونان عن الأمن والأمان والسياحة بين الدول.

خاتمة

كما هو واضح تتميز علاقات البلدين حاليًّا بالتقارب الشديد، إذ شهدت حراكًا سياسيًّا واقتصاديًّا غير مسبوق، بزيارات رفيعة المستوى من الجانبين، كما شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات والإعلانات ربما لم يوقع مثلها في السنوات الثلاثين الأخيرة، وذلك دعمًا للعلاقات الثنائية وتعزيزًا للتشاور المشترك بين الدولتين، بشأن القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

ومما سبق، يتضح أن العلاقات الاستراتيجية بين مصر واليونان التي تمتد عبر التاريخ لتصل حتى الحاضر بتعاون الجانبين في معظم المجالات، سواء اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وعسكرية أيضًا، ولكن حجم هذا التعاون لا يزال بحاجة إلى الارتقاء لمستوى أعلى، بما يتفق مع مقومات وطموحات البلدين، أخذًا في الاعتبار إمكانية الاستفادة من عضوية كلٍ منهما في عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

ومن المتوقّع أن يكون عام 2020، امتدادًا حقيقيًّا لتلك العلاقات التاريخية بين البلدين بما سيتضمنه من تفاهمات في مختلف المجالات، وتبادل الزيارات على مستوى القيادة السياسية، وزيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزخم في الأحداث الثقافية والسياحية، خاصة مع الاستمرار في إطلاق نسخ جديدة من مبادرة إحياء الجذور، فضلًا عن وجود العديد من مجالات التعاون المشترك مثل مجال الطاقة والاستفادة من الثروات المتاحة في البحر المتوسط، خاصة بعد ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان مؤخرًا.

العلاقات المصرية -اليونانية

في إطار منتدى شرق المتوسط

د. عمر الحسيني
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تم اعتماد «منتدى شرق المتوسط للغاز» بداية العام الحالي 2020 كهيئة دولية مقرها القاهرة، وذلك بالتزامن مع اشتعال التنافس بين دول البحر المتوسط حول التنقيب واستخراج الغاز الطبيعي بالمنطقة، وذلك بهدف العمل على إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية. وهي الفكرة التي دعت لها مصر واليونان وقبرص في بادئ الأمر.

وكانت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية USCG قد ذكرت في عام 2010 أن منطقة شرق حوض البحر المتوسط قد تحتوي على ما يقدر بنحو 3.5 تريليونات متر مكعب من الغاز، و1.7 مليار برميل من النفط. وذلك قبل أن تشير دراسات أخرى في عام 2017 إلى اكتشاف أكثر من 3 تريليونات متر مكعب من الغاز بالمنطقة، وإمكانية تضاعف هذه الاكتشافات بثلاثة أضعاف. كما أشارت شركة إيني الإيطالية المسئولة عن التنقيب في بعض مواقع الغاز المكتشفة إلى أنه قد يكون هناك فائض من الغاز يبلغ مقداره 40-50 مليار متر مكعب/ السنة متاح للتصدير. وعلى الرغم من أن المستوى الحالي من النتائج في المنطقة يصل بالكاد إلى 1.5 في المائة من موارد الغاز العالمية، إلا أنها لا تزال نسبة مهمة داخل الإقليم لاعتبارات عديدة سياسية وتجارية.

ويشمل المنتدى جميع دول شرق المتوسط بإجمالي سبعة أعضاء ما عدا تركيا التي يراها أعضاء منتدى غاز شرق المتوسط بوضعها الحالي مصدرًا للتهديد.

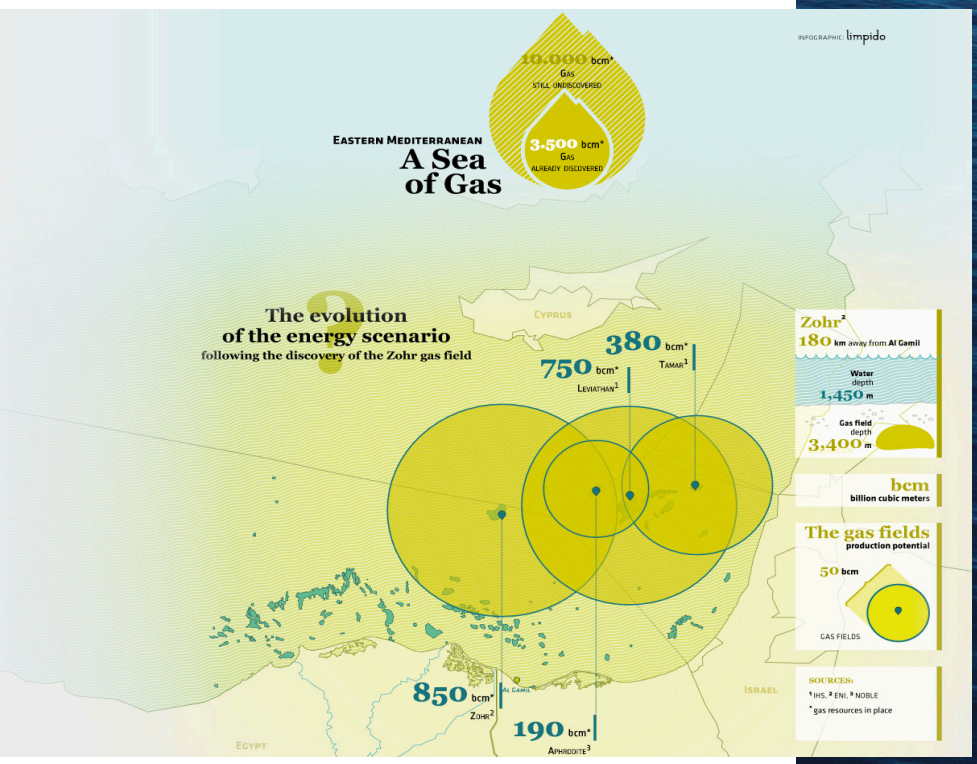

1- بداية فكرة إطلاق المنتدى

في البداية وافقت مصر واليونان وقبرص في أكتوبر 2018 على إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، وذلك قبل أن يجتمع الوزراء المعنيون بالطاقة من الدول السبع في القاهرة يومي 14-15 يناير 2019 لمناقشة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط EMGF بدعوة من وزير البترول المصري «طارق الملا». وأعلن الوزراء أنهم يعتزمون احترام حقوق الأعضاء فيما يتعلق بمواردهم الطبيعية وفقًا لمبادئ القانون الدولي ودعم جهودهم للاستفادة من احتياطاتهم من النفط والغاز، وتأمين احتياجاتهم من الطاقة لرفاهية شعوبهم، موضحين التأثير الإيجابي على قطاع الطاقة وأمنه والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

واتفق الوزراء على أن الأهداف الرئيسية لمنتدى غاز شرق المتوسط تشمل -من بين أهداف أخرى- ما يلي:

- إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال ضمان العرض والطلب، وتحسين تنمية الموارد، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية.
- ضمان العرض والطلب للأعضاء مع تحسين تنمية الموارد، وضمان الاستخدام الفعال للبنية التحتية الحالية والجديدة بأسعار تنافسية وتحسين العلاقات التجارية.
- تعزيز التعاون من خلال إقامة حوار منهجي وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي، بما في ذلك سياسات الغاز الإقليمية.
- تعميق الوعي بالترابط والفوائد التي يمكن جنيُها من التعاون والحوار بين الأعضاء وفق مبادئ القانون الدولي.
- دعم الأعضاء الذين لديهم احتياطيات غاز والمنتجين الحاليين للغاز في المنطقة للاستفادة من احتياطياتهم الحالية والمستقبلية من خلال تعزيز تعاونهم مع أطراف الاستهلاك والعبور في المنطقة، والاستفادة من البنية التحتية القائمة، وتطوير المزيد من خيارات البنية التحتية لاستيعاب الاكتشافات الحالية والمستقبلية.
- مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها، وتشجيع تعاونها مع دول العبور لتطوير سياسات الغاز في المنطقة، بما يتيح إقامة شراكة مستدامة بين الفاعلين في جميع مراحل صناعة الغاز.
- ضمان الاستدامة والاعتبارات البيئية عندما يتعلق الأمر باكتشافات الغاز والإنتاج والنقل وبناء البنية التحتية، وكذلك تحسين تكامل الغاز ومصادر الطاقة الأخرى، وخاصة الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء.

إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال ضمان العرض والطلب، وتحسين تنمية الموارد، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية وتحسين العلاقات التجارية.

2- المنتدى يضمن حقوق الأعضاء

بعد جهود إقليمية تزعمتها مصر واليونان وقبرص، تم إطلاق المنتدى، لا سيما بعد توقيع الدول الأعضاء (مصر، واليونان، وقبرص، وإسرائيل، والأردن، وفلسطين، وإيطاليا)، بالإضافة إلى الشركات الكبرى مثل إيني وإيكسون. كما تقدمت فرنسا رسميًا بطلب للانضمام إلى المنتدى كعضو، بينما طلبت الولايات المتحدة أن تكون مراقبًا دائمًا.

كذلك، دعا وزير الطاقة اليوناني، كوستيس هاتزيداكيس، أعضاء المنتدى للعمل على ضم تركيا أيضًا شريطة احترام أنقرة للقانون الدولي، وذلك بعدما صعدت تركيا مستوى التوتر في البحر المتوسط بسبب أنشطتها للتنقيب عن الغاز المشكوك فيها قانونًا قبالة الساحل القبرصي واتفاقية الحدود البحرية مع حكومة السراج الليبية، مما أثار صدامات سياسية بين تركيا ودول أخرى في المنطقة، خاصة اليونان، حيث لم تتدهور العلاقات السياسية بينهما إلى هذا المستوى منذ أواخر القرن العشرين.

ومن ناحيتها، وصفت وزارة الخارجية التركية المنتدى بأنه «مبادرة غير واقعية» بدأت «لدوافع سياسية» وتهدف إلى إبعاد أنقرة عن التنافس في التنقيب عن الغاز. كما أعلن الرئيس التركي أن بلاده ستمضي قدمًا في جهود التنقيب عن الغاز، وستبدأ الحفر في أقرب وقت ممكن هذا العام.

3- التنافس اليوناني - التركي على حقوق الغاز

هناك مخاوف متزايدة من وقوع مواجهة عسكرية بين اليونان وتركيا، وذلك في حالة مواصلة تركيا الحفر في المناطق البحرية التي تعتبرها جزءًا من جرفها القاري. بينما تعتبر اليونان، وبجانبها الدول الأعضاء بالمنتدى، تلك

المطالبات التركية غير شرعية لأنها تحرم الجزر اليونانية من جرفها القاري ومياهها الاقتصادية بل والإقليمية، وهو ما قد ينتج عنه حاجة إلى التحرك لمنع انتهاك حقوق اليونان السيادية.

وقد أدانت الدول أعضاء المنتدى الاتفاقية البحرية في نوفمبر 2019 بين أنقرة وطرابلس باعتبارها تعتدي على الحقوق السيادية لبعض الدول الأعضاء في مياهها الإقليمية، خاصة اليونان. بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة قبرص شديدة التعقيد وذلك بسبب ما يسمى بقبرص التركية التي تضم الجزء الشمالي من الجزيرة وهي غير معترف بها دوليًا ولا تعترف بها سوى تركيا وحدها. والواقع الموجود حاليًا هو أن عمليات التنقيب البحثية التركية تجري دون انقطاع في المياه القبرصية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي غير قادر على لعب دور سياسي قاطع في المنطقة، ويحاول التكيف مع الضغط الدبلوماسي لأثينا ونيقوسيا وسط تعاونه الاقتصادي المستمر مع أنقرة. وإذا وجدت السفن التركية الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وهو ما لم يحدث بعد، فإن الأزمة ستدخل مرحلة جديدة، مع عواقب صعبة التنبؤ.

4- الدعم المصري لليونان

وسط هذه الظروف المتصاعدة، يبدو أن الحليف الأهم لليونان في هذا الصراع هو الدولة المصرية التي تصدت دبلوماسيًّا عدة مرات خلال الأعوام الفائتة للمحاولات التركية المستمرة للتنقيب عن الغاز في مناطق البحر المتوسط التي لا تمتلكها.

وقد نجحت هذه الجهود بشكل كبير في تقييد وإبطاء جماح طموحات أردوغان التوسعية. كما أن الرؤى التشاركية بين الجانبين المصري واليوناني هي التي أدت إلى إطلاق المنتدى بعدما كان مجرد فكرة، ليساهم بشكل واقعي وباعتراف دولي في ضمان حقوق الدول الأعضاء. كما تُوِّجت محاولات التعاون المشترك بين مصر واليونان باتفاقية ترسيم الحدود البحرية والتي تصادمت مباشرة مع المحاولات التركية لنيل الاعتراف الدولي باتفاقيتها المثيرة للجدل بترسيم الحدود مع حكومة السراج الليبية.

5- تحديات مستقبل منطقة شرق المتوسط

لا يزال هناك العديد من العوامل التي يتوقف عليها مستقبل التعاون في منطقة شرق المتوسط من غير الممكن التنبؤ بها. إذ إن وتيرة اكتشافات الغاز بالمنطقة تتسارع، مع عدم إمكانية التحديد بصورة دقيقة للحجم الكلي لاحتياطيات الغاز الموجودة بكل إقليم من أقاليم المنطقة. كما أن عمليات التنمية والتصدير والنقل إلى القارة الأوروبية لم يتم الاتفاق عليها كلها. لكن دون شك، فإن إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط والتوقيع مؤخرًا على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، يفتح المجال واسعًا أمام تنمية الثروات الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل لصالح شعوبها. لكن تظل العقبة الرئيسية تتمثل في الموقف المتعنت لتركيا بعدم احترام القانون الدولي لترسيم الحدود البحرية، والعمل بشكل منفرد وفي مواجهة كافة أعضاء المنتدى، وعلى رأسهم مصر واليونان.

أدانت الدول أعضاء المنتدى الاتفاقية البحرية في نوفمبر 2019 بين أنقرة وطرابلس باعتبارها تعتدي على الحقوق السيادية لبعض الدول الأعضاء في مياهها الإقليمية، خاصة اليونان.

ميزان النفط اليوناني

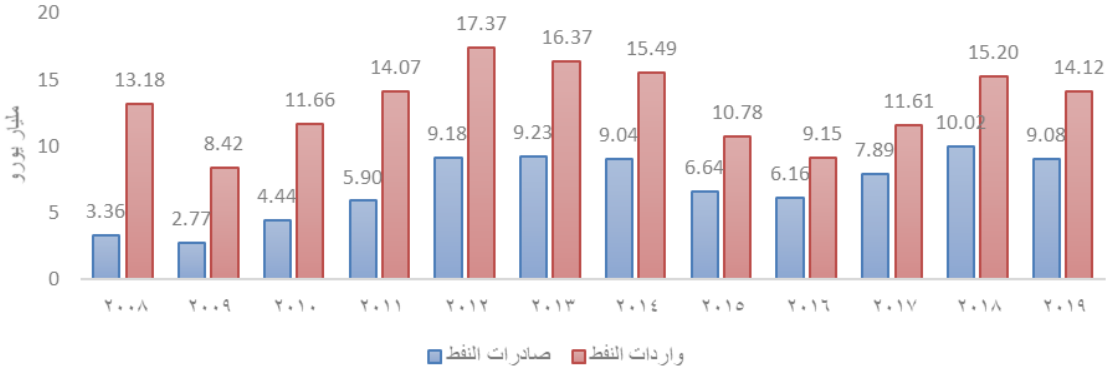

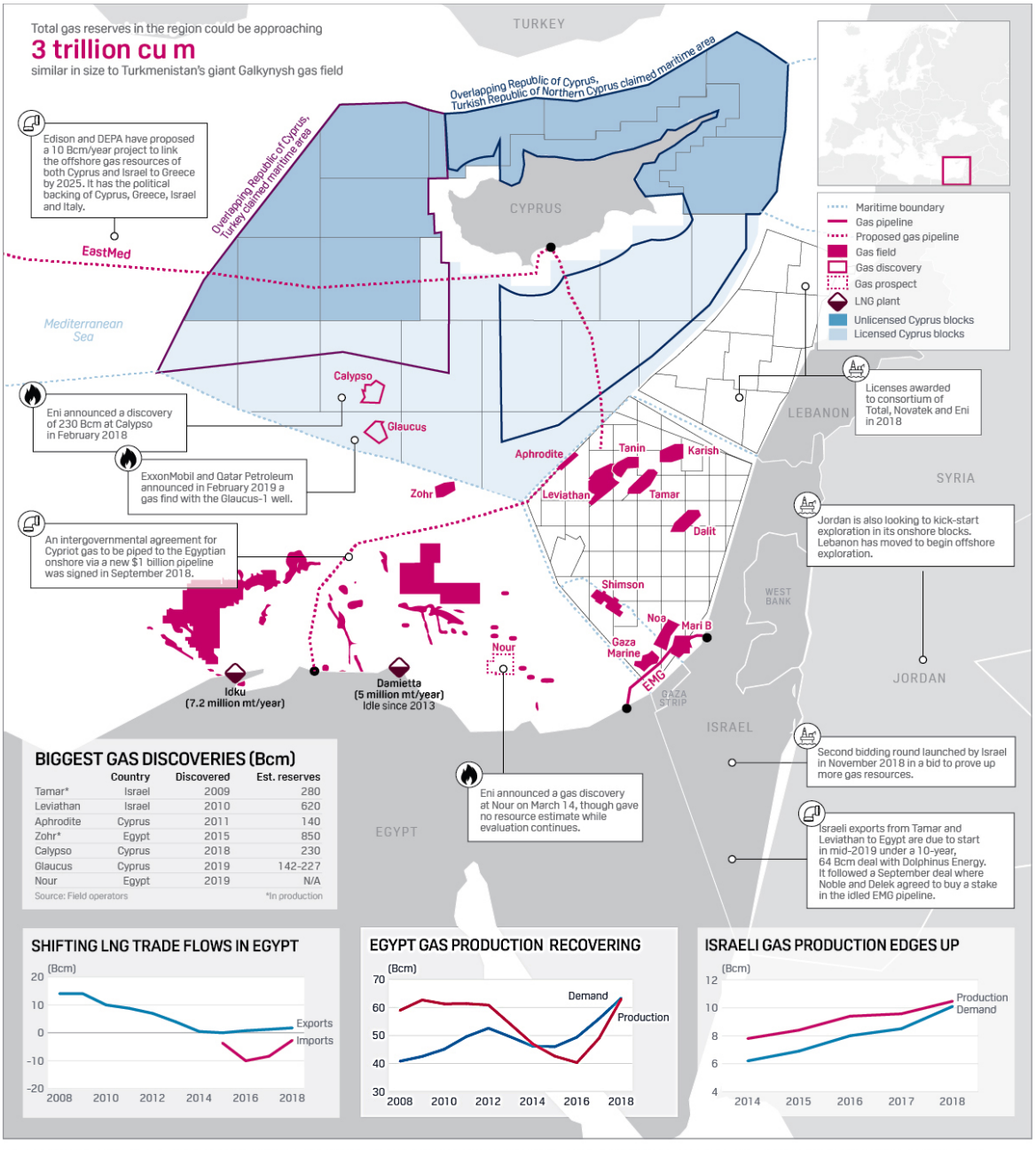

Source: S&P Global Platts, S&P Global Platts Analytics, EIA, BP Statistical Review of World Energy, Israeli Ministry of National Infrastructures, Noble Energy, Egypt Ministry of Petroleum

مكاسب مشتركة

اتفاق ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية

د. محمد شادى
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وقّعت مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما لتحديد المناطق الاقتصادية في السادس من أغسطس الجاري (2020)، وذلك في ظل ضغوط قصوى تُمارسها تُركيا في حوض شرق البحر المتوسط تنصب في مُعظمها على المصالح الاقتصادية للدولتين، لذلك بادرت الدولتان إلى ترسيم الحدود بينهما، بما يؤمن مصالحهما المُشتركة.

ويناقش هذا المقال الممارسات التركية في الإقليم، وكيف جاء اتفاق ترسيم الحدود بين مصر واليونان ليُشكل حماية لمصالح الدولتين في الوقت الحالي وبداية لشراكة اقتصادية بينهما في المُستقبل.

أولاً: العراقيل التُركية في الإقليم

بذلت تُركيا كل ما تستطيع من جهود لعرقلة الاستغلال الاقتصادي لاكتشافات الغاز في البحر المتوسط، بحيث فرضت نفسها على الإقليم بشكل عام، لاستقطاع ما تستطيع من ثرواته بعيدًا عن القانون الدولي. فبدأت أولًا بالتنقيب في المياه الاقتصادية الخالصة القبرصية، بدعوى المُحافظة على حقوق القبارصة الأتراك في جمهورية قُبرص الشمالية التي لا يعترف بها أحد في العالم سوى تركيا. وعلى الرغم من أن المنطقة القبرصية الشمالية الافتراضية تقع على الحدود مع تُركيا، إلا أن التنقيبات التُركية جاءت بعيدًا عنها، بحيث وقعت في المنطقة الاقتصادية الخالصة القبرصية الجنوبية، أو في الجزء الجنوبي من الجزيرة كما توضح الخريطة التالية.

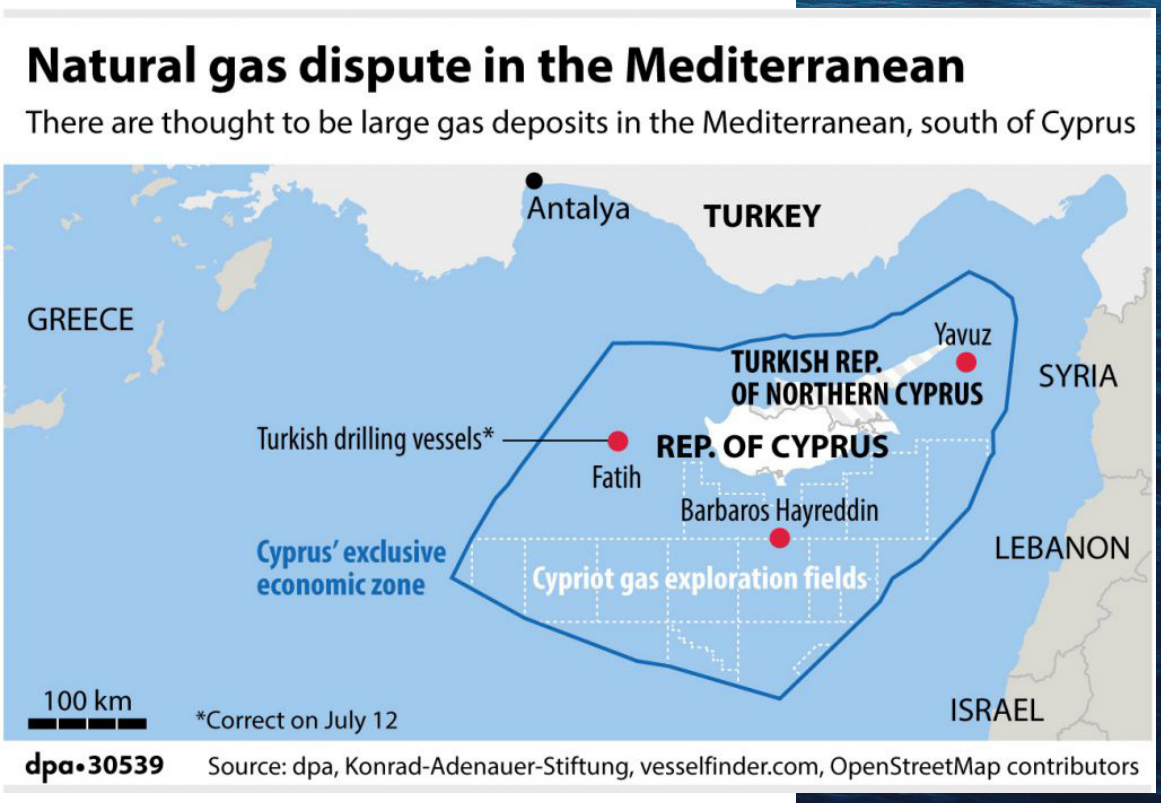

وقد دخلت سفينتا «فاتح» و«بربروس» المياه الاقتصادية القبرصية الجنوبية، وقامتا بتنقيبات في بلوكات مُنحت امتيازات التنقيب فيها فعليًا لشركتي توتال وإيني، وذلك لمرات عديدة، منها على سبيل المثال في شهري يوليو وأكتوبر 2019. ثم تجددت هذه الاعتداءات خلال شهر يوليو 2020، وعلى وجه الخصوص في البلوكين 8 و9 القبرصيين. وسبقت ذلك بمنع سُفن تنقيب تابعة لشركة إيني في فبراير 2018 من مزاولة أعمالها بالتنقيب في امتيازات ممنوحة لها من جانب الحكومة القبرصية.

كذلك اتجهت تُركيا في نوفمبر 2019 لتوقيع اتفاق حدودي مع حكومة السراج مُنتهية الولاية القانونية في ليبيا لتعيين الحدود البحرية بين الدولتين رغم عدم تشاطئهما. وقد جاءت الاتفاقية لتعتدي على المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين لكلٍ من قبرص واليونان، كما توضح الخريطة التالية.

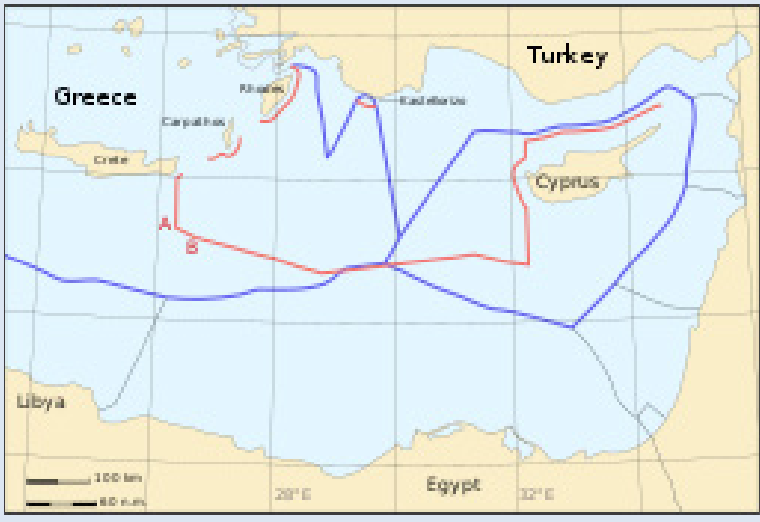

وقد جاء «تصميم» المنطقة الاقتصادية التُركية بهذا الشكل لمنع دولتي الإنتاج إسرائيل وقبرص من إنشاء خط «إيست ميد» East med لنقل الغاز من مناطق إنتاجهما إلى اليونان، ومنها إلى مناطق الاستهلاك في أوروبا، بالإضافة إلى منع مصر من تمديد خطوط الربط الكهربائي مع اليونان ومنها إلى أوروبا دون المرور بالمنطقة الاقتصادية التُركية، بما يؤدي إلى عرقلة الاستفادة من الثروات المُنتجة بدون مُشاركة تُركية، لذلك عجلت كل من اليونان ومصر بترسيم الحدود البحرية غير المُرسمة بينهما، بما يحمي مصالحهما ويخفف الضغوط التُركية.

ثانيًا: اتفاق الترسيم وحماية مصالح الدولتين

جاء توقيع اتفاق الترسيم ليُنهي عشرات الأعوام من الهجر الاقتصادي لمنطقة الحدود المُشتركة بين الدولتين، ويمنع تُركيا من عرقلة مشاريع استغلال الثروات الموجودة في كامل الحوض. ونوضح فيما يلي المكاسب التي تعود على البلدين نتيجة إتمام ترسيم الحدود:

1- اليونان

أ- اتفاق ترسيم الحدود البحرية التُركي مع حكومة السراج ينتقص في الأساس من المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية، بما يعني أن أول استفادة تجنيها اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر هو توفير إطار قانوني يضبط حدودها البحرية غير المُرسمة لعشرات الأعوام في منطقة شرق المتوسط، وهو ما يطوق نتائج الاتفاق التُركي مع حكومة السراج، وذلك من خلال:

(1) إعطاء سند قانوني لليونان -بالإضافة لقانون البحار- في شكل اتفاقية دولية تناقض الاتفاق التُركي-الليبي، مما يُعزز من موقفها في حفظ مياهها الاقتصادية الخالصة، أمام المُنظمات الدولية والمُجتمع الدولي بشكل عام.

(2) تفويت الفُرصة على تُركيا في ترسيم حدودها البحرية مع مصر التي تُعتبر مُشاطئة لها، وهو ما سعت له تُركيا بشدة خلال الفترة الماضية، من خلال عرض منطقة اقتصادية أكبر من تلك التي قد يُسفر عنها الترسيم مع اليونان، لكن مصر رفضت ذلك تمسكًا منها بقواعد القانوني الدولي بشكل عام، وبقانون البحار بشكل خاص.

ب- ظلت المنطقة البحرية جنوب شرق جزيرة كريت غير مُستغلة اقتصاديًا بسبب عدم ترسيم الحدود مع مصر لعشرات الأعوام، على عكس المناطق في البحر الأيوني التي طُرحت للتنقيب غرب البلاد خلال عامي 2019/ 2020. وبدأت الشركات العالمية عمليات المسح والتنقيب فيها فعليًا، على الرغم مما تُشير إليه التوقعات بوجود كميات ضخمة من النفط والغاز في حوض شرق البحر المتوسط عمومًا. وتُظهر الخريطة التالية المناطق اليونانية الجاري فيها عمليات استكشاف وتنقيب.

ويتضح من الخريطة وجود مساحات شاسعة -مُظللة باللون البُرتقالي- من المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية خالية من أنشطة التنقيب بسبب عدم ترسيم الحدود مع مصر، في حين تُشير التقديرات إلى وجود كميات ضخمة من الغاز فيها.

ج- ترسيم الحدود مع مصر يُمكّن اليونان من التحول إلى معبر للطاقة الأوروبية من ناحية الجنوب، وذلك بعد إتمام مشروع خط غاز شرق المتوسط East- Med مع كُل من إسرائيل وقبرص، والذي يستهدف نقل الغاز من الدول المُنتجة في الحوض إلى داخل أوروبا عبر الأراضي اليونانية، وما يرتبط به من الحصول على تفضيلات سعرية وتعريفات مرور تخدم الاقتصاد اليوناني. بالإضافة إلى تلقيها شحنات الغاز المصرية المُسالة من إدكو ودمياط عبر محطة Revithoussa غرب أثينا، وأخيرًا عبر الربط الكهربي بينها وبين مصر، وهي مشروعات جميعها كانت

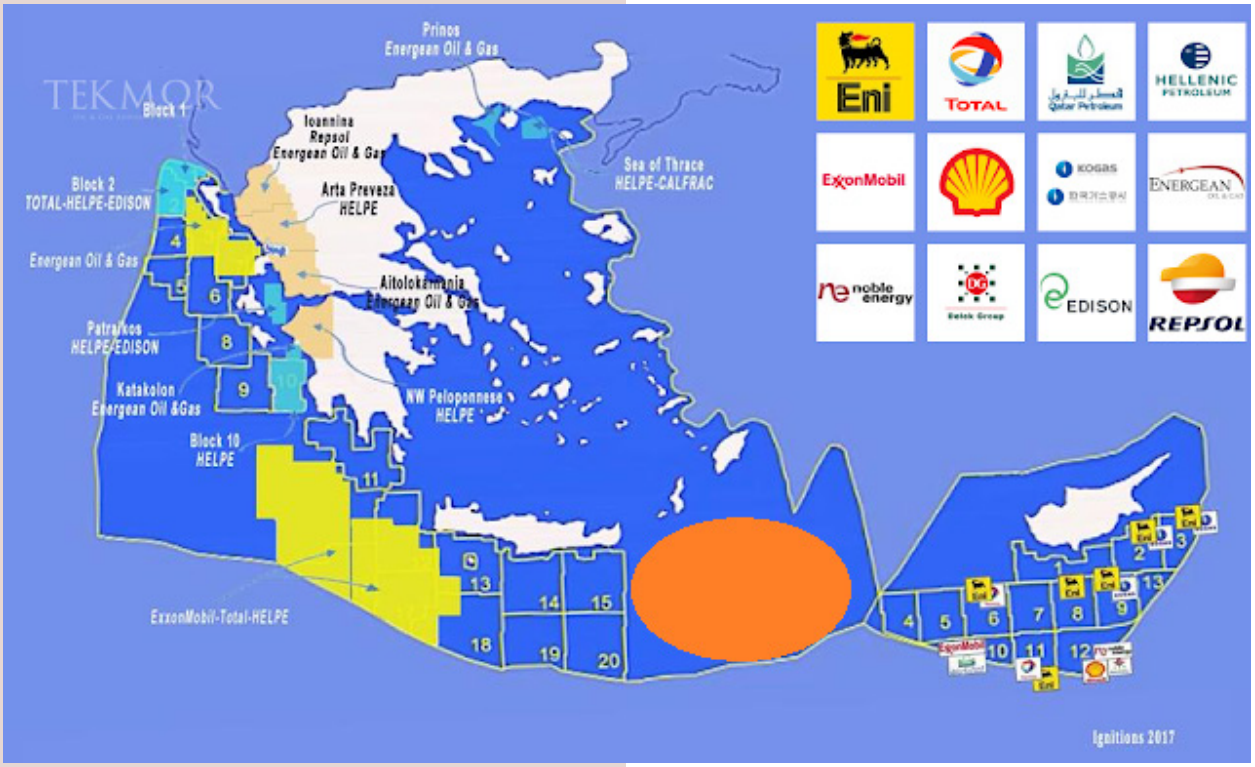

مهددة في ظل المنطقة الاقتصادية الخالصة التُركية المزعومة، والنتائج المُترتبة عليها من قطع الاتصال الجغرافي بين دول شرق المتوسط واليونان.

2- مصر

أ- يُتيح الاتفاق لمصر استكشاف المنطقة الغربية من حدود البحر المتوسط لاستخراج الثروات الموجودة بها، فبينما المنطقة الشرقية تنتشر بها الامتيازات بسبب ترسيم الحدود مع قبرص وإسرائيل، ظلت المنطقة الشرقية بعيدة كُل البعد عن الاستغلال، حيث لا تعمل الشركات الدولية في المناطق غير المُرسمة بحدود مُنضبطة غير مُتنازع عليها.

ب- يُمكن الاتفاق مصر من استكمال مشروعها في التحول لمركز إقليمي لتداول الطاقة من خلال:

(1) عبر تسييل الغاز من كُل من قبرص وإسرائيل ونقله للأراضي الأوروبية عبر اليونان، حيث ارتبطت مصر مع إسرائيل عبر شركة دولفينوس المصرية الخاصة من جانب وشركاتي "ديليك دريلينج" وشريكتها الأمريكية «نوبل إنرجي» باتفاق وقع أوائل العام الماضي لتصدير الغاز الطبيعي بقيمة 15 مليار دولار من حقلي «تمار» و«لفثيان»، جرى تعديله في أكتوبر 2019 بزيادة الكميات المُصدرة لتبلغ 60 مليار متر مكعب من الغاز إلى مصر على مدى 15 عاما من 32 مليار متر مكعب في الاتفاق الأصلي. ثم ارتبطت مصر مع قبرص باتفاقية لإنشاء خط غاز يربط بين البلدين لنقل الغاز القبرصي إلى محطات الإسالة المصرية، وقعت في العاصمة القبرصية نيقوسيا بتاريخ 19 سبتمبر 2018، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية عقب نشرها في الجريدة الرسمية المصرية بتاريخ 5 يوليو 2019.

(2) إتمام مشروع تداول الطاقة الكهربية، والذي سيكون بدون قيمة حقيقية دون الربط مع أوروبا عبر اليونان، حيث قامت بتوقيع اتفاق للربط الكهربائي مع قبرص ومنها لليونان بما قيمته 2 مليار جنيه سنويًا، بكابل كهربي بقدرة 3000 ميجا وات ساعة، تتجه للارتفاع مع زيادة عدد الكابلات والقدرات المصرية المُتنامية في مجال توليد الكهرباء. كما تعمل على الربط الكهربائي مع السعودية بكابل قدرته 3000 ميجا وات. وأتمت بالفعل الربط الكهربائي مع السودان بقدرة تبلغ 70-220 ميجا وات ساعة. وكذلك مع الأردن بكابل كهربائي بقدرة 550 ميجا وات ساعة باعت مصر من خلاله للأردن، خلال عام 2018 ما إجماليه 188 جيجا وات.

كذلك يُتيح الاتفاق للدولتين التعاون في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز، في ظل تواجد شركات يونانية ضخمة مثل Energean بالتزامن مع شركات مصرية ناشئة مثل Egas وغيرها، واحتكام الدولتين على مساحات شاسعة غير مُستكشفة برًا أو بحرًا يُمكن من خلالها تعظيم دور هذه الشركات ودفعها لتحقيق مكاسب اقتصادية تعود بالنفع على كلا الاقتصادين، اللذين يُعانيان في الوقت الحالي جراء جائحة كورونا التي تضغط بشدة على قطاع السياحة أحد الدعائم الاقتصادية الأساسية في كلا الدولتين.

خلاصة ما سبق أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية، يأتي كخطوة استراتيجية لتعزيز التعاون القائم بين الدولتين، وذلك عن طريق حماية مصالحهما الاقتصادية الحالية المُهددة باتفاق ترسيم الحدود التُركي مع حكومة السراج في ليبيا. كما أنه يُمثل دعامة لتعزيز التعاون بينهما في المُستقبل، خاصة في مجال البحث والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي، وفي تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة إجمالاً بين البلدين.

العلاقات التجارية بين مصر واليونان

تمهّد للخطوة التالية

بسنت جمال
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وقّع وزير الخارجية المصري «سامح شكري» مع نظيره اليوناني «نيكوس دنديـاس» الخميس الماضي (6 أغسطس 2020) اتفاقية لتعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين في شرق البحر المتوسط، وهي منطقة يعتقد أنها قد تضم احتياطات ضخمة من النفط والغاز. ومن المتوقع أن تتيح الاتفاقية الجديدة التوصل إلى مزيد من التعاون الإقليمي بين الجانبين المصري واليوناني في مجال الطاقة، نظرًا لعضوية البلدين في منتدى غاز شرق المتوسط. ومن جانبه، أكد وزير الخارجية اليوناني «نيكوس دنديـاس» خلال مؤتمر صحفي أن الاتفاقيات بين مصر واليونان تقوم على احترام مبادئ وأساسيات القانون الدولي، مشددًا على وجود تواصل تام ومستمر بين الدولتين، مشيرًا إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تعاونًا ثنائيًّا في مختلف المجالات.

وتأتي هذه الخطوة بعدما وقّعت حكومة الوفاق الليبية وتركيا اتفاقيتين، إحداهما حول التعاون الأمني، وأخرى في المجال البحري في نوفمبر 2019، وهو ما أثار انتقادات واسعة النطاق من الجانبين اليوناني والمصري. كما أكدا في العديد من التصريحات على اعتبار هذه الاتفاقية «لاغية وغير قانونية»، مشيرين إلى عدم شرعية قيام «السراج» بالتوقيع على مذكرات مع دول أخرى خارج إطار الصلاحيات المقررة في اتفاق الصخيرات -الذي وُقع في المغرب- عام 2015.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المقال تاريخ العلاقات التجارية الثنائية بين مصر واليونان خلال الفترة (2015-2019)، مع إلقاء الضوء على آفاق هذه العلاقات في المستقبل.

1- أبرز محطات العلاقات التجارية الثنائية

تُعتبر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية -التي تم توقيعها في يونيو 2001- هي المنظم الرئيسي للعلاقات التجارية بين مصر واليونان، حيث بدأ العمل بالشق التجاري منها اعتبارًا من أول يناير 2004، ثم دخلت حيز النفاذ في يونيو 2004.

وتُعد العلاقات بين مصر واليونان من أقدم العلاقات بين بلدين في العالم، إذ يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد بنحو 300 عام، ولطالما أكد المسئولون رفيعو المستوى على أهمية استمرار العلاقات التجارية بين الجانبين كأولوية أساسية لكلٍ منهما، كما يُنظر إلى اليونان كحلقة وصل رئيسية تربط مصر بدول قارة أوروبا باعتبارها أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر في منطقة حوض البحر المتوسط، وذلك نظرًا للدور المصري اليوناني المحوري في ربط أسواق دول وسط وشرق أوروبا وأسواق دول الخليج العربي وقارة إفريقيا تجاريًّا.

ونشطت العلاقات التجارية اليونانية-المصرية على مدار السنوات الخمس الماضية، مع تزايد عدد الزيارات والقمم المنعقدة بين الطرفين من أجل إجراء مناقشات حول تعميق التعاون فيما يتعلق بالتجارة والاقتصاد، وكيفية استغلال إمكانيات الموقع الجغرافي للدولتين في قطاعات كالطاقة والنقل.

وفي السياق ذاته، صرح المسئولون المصريون في العديد من المناسبات بأهمية وضع استراتيجيات مشتركة تمهّد الطريق للقطاع الخاص بالبلدين لتنفيذ مشروعات تعاون ملموسة تخدم الاقتصادين المصري واليوناني في ضوء المساعي الهادفة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية.

وشهد عام 2015 -على سبيل المثال- ثلاث زيارات متتالية من الجانب اليوناني إلى مصر من أجل بحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية،

تُعتبر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية -التي تم توقيعها في يونيو 2001- هي المنظم الرئيسي للعلاقات التجارية بين مصر واليونان.

لا سيما في المجالات التجارية والاستثمارية، مع استعراض تطورات الأوضاع بالمنطقة على صعيد الساحتين الإقليمية والدولية وانعكاسها على الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط.

وفي عام 2018، شارك الرئيس «السيسي» في القمة الثلاثية بين مصر واليونان وقبرص، وشهدت هذه القمة عقد العديد من الاتفاقيات؛ تمثلت أهمها في توقيع مذكرة للتعاون الجمركي الفني، ومذكرة تفاهم في مجال المشروعات الصغيرة، فضلًا عن اتفاقية التأمينات الاجتماعية التي تتيح فرصة للعمالة المصرية باليونان لتنظيم مستحقاتها التأمينية خلال فترة عملها بتلك الدولة، بما يضمن حقوقها ومستحقاتها كاملة عند عودتها إلى وطنها. ثم كان هناك أخيرًا مذكرة تعاون بين مصر وقبرص واليونان فى مجال الاستثمار. في حين اتفقت الحكومتان المصرية واليونانية في أبريل 2019 على تشكيل مجموعة عمل مشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة بهدف وضع خطة عمل محددة للوصول إلى نتائج ملموسة تنعكس آثارها إيجابيًّا على العلاقات الاقتصادية بين مصر واليونان، وجاء ذلك خلال زيارة وزير التجارة والصناعة «عمرو نصار» للعاصمة اليونانية أثينا، والتي تناولت مستقبل التعاون الاقتصادي بين البلدين وعددًا من الملفات الاقتصادية المطروحة على الأجندة العالمية خلال المرحلة الحالية.

2- تطور العلاقات التجارية المصرية اليونانية:

تميزت العلاقات التجارية بين مصر واليونان بالنمو السريع. ويوضح الشكلان (1) و(2) حركة الصادرات والواردات بين الدولتين خلال الفترة (2015-2019).

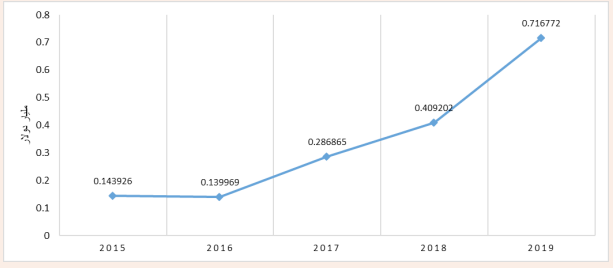

الشكل (1): حجم الصادرات المصرية لليونان (2015-2019) (مليار دولار)

Source: Trade map, bilateral trade between Egypt and Greece.

ويتضح من الشكل رقم (1) أن الصادرات المصرية إلى اليونان شهدت تزايدًا ملحوظًا خلال الفترة المشار إليها؛ إذ ارتفعت من 143.926 مليونًا في سنة 2015 إلى 716.772 مليونًا في سنة 2019، بنسبة ارتفاع بلغت 407%. ورغم أن الصادرات المصرية إلى اليونان في عام 2019 لا زالت تمثل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات المصرية في ذلك العام (حوالي 2.3% فقط من إجمالي الصادرات المصرية في ذلك العام)، لكن بالنظر إلى الاتجاه العام لتطور هذه الصادرات، سنجد أن هذه النسبة من المرجح أن تتزايد خلال السنوات القليلة المقبلة.

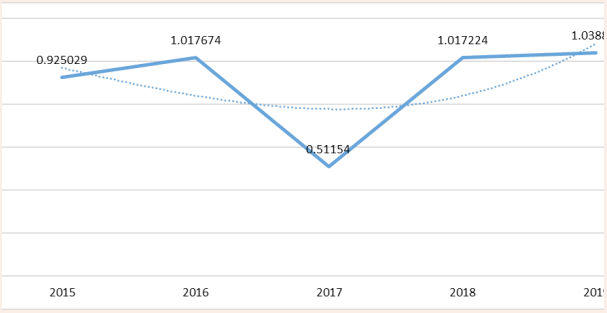

الشكل (2): حجم الواردات المصرية من اليونان (2015-2019) (مليار دولار)

Source: Trade map, bilateral trade between Egypt and Greece.

ويتضح من الشكل رقم (2)، أن الواردات المصرية من اليونان ارتفعت بين العامين (2015-2016) بنحو 10% على أساس سنوي، لتنخفض بعد ذلك بحوالي 49.5% إلى 0.5 مليار دولار في 2017، وذلك في ظل انخفاض إجمالي الواردات المصرية خلال هذه السنة بشكل عام من 70.64 مليار دولار إلى 66.76 مليار دولار عقب تعويم الجنيه المصري في 2016، الأمر الذي أثر على الواردات بالتراجع. وسرعان ما عاودت الواردات الارتفاع بحلول عام 2018 وحتى العام الماضي (2019) إلى 1.03 مليار دولار، لتصبح نسبة الارتفاع بين العامين 2015 و2019 حوالي 12%. ومن ثم، نلاحظ أن الاتجاه العام للمؤشر هو اتجاه موجب.

3- آفاق العلاقات اليونانية-المصرية

مما سبق يُمكن القول إن العلاقات الاقتصادية المصرية-اليونانية شهدت ازدهارًا على مدار السنوات الماضية، وانعكست أهم مظاهر هذا الازدهار في توقيع اتفاق الحدود البحرية الذي وصفه وزير الخارجية المصري «سامح شكري» بأنه يعكس العلاقات المتميزة بين مصر واليونان، ويمهد الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدولتين الرئيسيتين في منطقة شرق المتوسط. ومن ثم تشير كافة التوقعات والدلالات إلى تطور العلاقات الثنائية في المستقبل القريب، بما ينعكس إيجابيًّا على اقتصادهما، وذلك بدعم من اتفاق الرؤى المستقبلية لكلٍ منهما تجاه العديد من القضايا المشتركة، سواء كانت اقتصادية أم سياسية وأمنية، حيث يمثل التواصل المستمر والدائم بين حكومتي البلدين ورجال الأعمال العامل الرئيسي لدفع العلاقات الاقتصادية الثنائية بينهما.

وفي المستقبل، يُمكن أن تتطور العلاقات الاقتصادية بدعم من الفرص الضخمة المتاحة أمام الدولتين في مجال إنشاء المراكز اللوجستية والمناطق التجارية الحرة، والمقاولات، وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الزراعية، والصناعات الغذائية، والطاقة.

حالة الاستثمار واتفاقيات التعاون

بين مصر واليونان

كَنزي سيرِج
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعد العلاقات المصرية اليونانية علاقات تاريخية بحق؛ إذ ترجع إلى 300 عام قبل الميلاد. وحاليًّا، يسعى البلدان جاهدَيْن للحفاظ على متانة هذه العلاقات من خلال التعاون المشترك، والبحث عن اتفاقيات تصب في مصلحتهما. ومن بين هذه المصالح، الاستثمارات بين البلدين التي نمت بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة.

الاستثمار بين مصر واليونان

نمت الاستثمارات بين اليونان ومصر بشكل كبير منذ عام 2004. ووفقًا لموسوعة المعرفة، من بين أهم هذه الاستثمارات: عمليات الاستحواذ التي قامت بها شركة Titan للأسمنت، والحصول على حقوق التنقيب من قبل مجموعة «فاردينويانيس». كما قامت شركة أوراسكوم المصرية في عام 2007 بشراء شركة Tim Hellas اليونانية للتليفون بقيمة تبلغ 3.4 مليارات يورو.

ووفقًا لموقع «الأهرام أونلاين»، قال سفير اليونان في مصر «نيكولاوس جاريليديس» -في مارس 2020- إن مصر تعد من بين الوجهات الأولى للاستثمارات اليونانية. وتتركز هذه الاستثمارات بشكل رئيسي في قطاعات الأسمنت، واستكشاف واستخراج النفط والغاز، والبناء، وصناعة الأغذية، وتصنيع مواد البناء والدهانات، وإنتاج الألومنيوم، والتوزيع، والخدمات اللوجستية، وأنظمة الري، والخدمات المصرفية، والنقل البحري والجوي، وخدمات التدريب.

ووفقًا للبوابة اليونانية، كانت اليونان في عام 2016 هي رابع أكبر مستثمر أوروبي في مصر، بأكثر من 208 شركات يونانية تعمل في السوق المصري. ووفقًا لسي نيوز (See News) في مقابلة نُشرت في 2019، قال نائب رئيس مجلس الأعمال المصري اليوناني، مدحت ستيفانوس، إن حجم الاستثمارات اليونانية في السوق المصرية قد تجاوز 2 مليار دولار بنهاية 2018.

وقامت مصر واليونان وقبرص، لا سيما خلال الأعوام الستة الأخيرة، ببذل الجهد لتعزيز العلاقات بينها. ففي وقت الأزمة الاقتصادية اليونانية التي اندلعت في عام 2010، اتجهت اليونان إلى التعاون الوثيق مع العديد من البلدان ومن بينها مصر. وجاء هذا من خلال التعاون والمبادرات الدولية لتعزيز اقتصادها. الأمر ذاته حدث في عام 2014، حيث أقيمت قمة ثلاثية بين مصر واليونان وقبرص في القاهرة، في محاولة لمساعدة مصر على تخطي الأزمة الاقتصادية، واتفق وقتها الرئيس «عبدالفتاح السيسي» والرئيس القبرصي «نيكوس أناستاسيادس»، ورئيس الوزراء اليوناني «أنطونيس ساماراس» على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المصري والبنية التحتية، والمشاركة في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد عام 2015.

ووفقًا للهيئة العامة للاستعلامات، تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون في أكتوبر 2018، في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم، شملت اتفاقية تعاون بشأن التعاون الفني في المجال الجمركي، ومذكرة تفاهم في مجال التعليم، ومذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال، واتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) وEnterprise Greece وInvest Cyprus. وفي أبريل 2019، قام المهندس «عمرو نصار»، وزير التجارة والصناعة المصري، و«يانيس دراجاساكس»، نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتنمية اليوناني، بالاتفاق على تشكيل مجموعة عمل مشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وتحديد القطاعات المستهدفة. وفي يناير 2020، قامت الدول الثلاث ببذل الجهود من أجل تعزيز تعاونها الإقليمي في مجال الغاز بمنطقة شرق المتوسط، وتعزيز الروابط المشتركة بين البلدان الثلاثة في مجال البترول والغاز وجذب الشركات. وفي مايو 2020، ناقشت مصر واليونان سبل التعاون لعودة السياحة بين البلدين في ظل

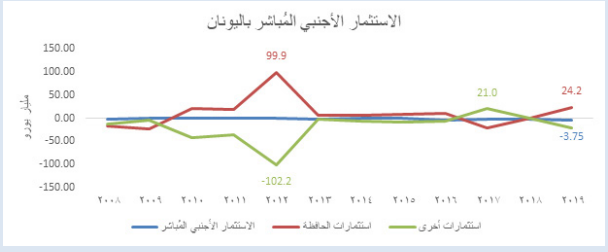

جائحة (كوفيد19-) مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية. كما ناقشا إقامة برامج سياحية مشتركة بين البلدين للتصدير للعالم. وفي أغسطس 2020، قامت مصر واليونان بتوقيع اتفاقية حول تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين في شرق البحر المتوسط والتي تضم احتياطات كبيرة للنفط والغاز.

هكذا، نلاحظ أن العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التي جمعت بين مصر واليونان قد شهدت تطورًا كبيرًا خلال الأعوام الستة الأخيرة، وانطلقت لتغطي مجالاً متسعًا من الأنشطة، مع توفير أفق أرحب لدفع هذه العلاقات لمزيد من التطور مستقبلاً.

مصر واليونان:

نموذج لعلاقات الكسب المشترك

سارة ناصح

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتمتع مصر واليونان بعلاقات ثنائية قوية منذ القدم، حيث يعود تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين إلى ما قبل الميلاد بنحو 300 عام. وبدأت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الرسمية بينهما منذ عام 1833. كما توجد جالية يونانية كبيرة تعيش في مصر وتؤثر بشكل قوي على الاقتصاد المصري، ما عمّق الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية بين البلدين. كما يتبنى البلدان وجهات نظر متقاربة بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية والسياسات المقترحة للعامل مع مستجدات الأوضاع في المنطقة.

التعاون الاقتصادي بين البلدين

ترتبط مصر واليونان بعلاقات اقتصادية متميزة ترقى للوصول للشراكة الاستراتيجية الشاملة، حيث تُعد اليونان أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر في منطقة حوض البحر المتوسط. كما تُمثل اليونان بوابة رئيسية لمصر مع دول البلقان ودول شرق أوروبا. وتُعد مصر بوابة اليونان للتواصل مع الدول الإفريقية.

وقد وصل حجم الاستثمارات اليونانية في السوق المصرية 3 مليارات دولار بنهاية 2018، وهو ما جعلها تحتل المركز الخامس بين دول الاتحاد الأوروبي التي تستثمر في مصر. ووصل عدد المشروعات الاستثمارية اليونانية في مصر 160 مشروعًا بقيمة 155 مليون دولار.

وتتوزع المشروعات الاستثمارية اليونانية على عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، أبرزها: الصناعات الكيماوية،

وصناعة النسيج، ومواد البناء، وصناعة الأغذية، والخدمات التجارية والاستشارية، ومشروعات النقل والخدمات العامة. وتُعتبر مصر شريكًا تجاريًّا مهمًّا لليونان. ويرجع ذلك إلى التعاون القائم بين ميناء بيرايوس اليوناني وقناة السويس بهدف تنشيط التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ونتيجة لنمو حجم التبادل التجاري بين البلدين، اتفقت مصر واليونان على تشكيل مجموعة عمل مشتركة في أبريل 2019؛ لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، على أن تقوم المجموعة بتحديد القطاعات المستهدفة من خلال التعاون بين وزارة التجارة والصناعة المصرية ووزارة التنمية الاقتصادية اليونانية، بهدف وضع خطة عمل محددة للوصول إلى نتائج ملموسة تنعكس آثارها بصورة إيجابية على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

وبخصوص الدفاع عن المنطقة الاقتصادية في شرق المتوسط، أعرب البلدان عن قلقهما البالغ إزاء التصعيد الحالي داخل المناطق البحرية في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. كما أدانا الإجراءات التركية المستمرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ومياهها الإقليمية، وحثّا المجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من الإجراءات المتوافقة مع القانون الدولي ضد جميع الجماعات الإرهابية بغض النظر عن هياكلها وأيديولوجياتها، فضلًا عن اتخاذ تدابير ملموسة لمساءلة الفاعلين الإقليميين المنخرطين في تمويل الجماعات الإرهابية.

وفي السياق ذاته، أكّد الجانبان اتساق المصالح والمواقف المشتركة بينهما في منطقة شرق المتوسط، مع التشديد على أن منتدى غاز شرق المتوسط يُمثل إحدى أهم الأدوات في هذا الإطار، والذي من شأنه أن يعزز آفاق التعاون بين دول المنتدى في مجال الطاقة والغاز، وتحويل الموارد الكامنة في المنطقة لفرص استثمارية واعدة لصالح الشعوب والأجيال القادمة. كما جددا عزمهما على مواصلة التنسيق المتبادل بشأن المواقف والتدابير الرامية إلى تحقيق أمن واستقرار شرق المتوسط عبر مكافحة الإرهاب، ومنح الأولوية للتعاون الإقليمي وللتنمية الاقتصادية الشاملة التي تتطلع إليها كافة دول المنطقة. وقد بحث الجانبان في أبريل 2020 سبل دعم التعاون الثنائي بين البلدين، وجذب استثمارات الشركات اليونانية في أنشطة البحث والاستكشاف في مصر في مجال الغاز بمنطقة شرق المتوسط.

وخلال الفترة من 2014 إلى 2018، تم عقد 6 قمم جمعت الرئيس «عبدالفتاح السيسي»، وكلا من رئيس قبرص ورئيس وزراء جمهورية اليونان. وخلالها جدد قادة الدول الثلاث تأكيدهم على تعزيز مجالات التعاون المشترك بين بلدانهم، خاصة في مجالات الطاقة والتنقيب عن الغاز الطبيعي ونقله عبر البحر المتوسط. كما وقعت مصر واليونان عدة اتفاقيات للتعاون المشترك في عدة مجالات، مثل الصناعة والتجارة. وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات بما يحقق مصالح وتعزيز التشاور والزيارات المتبادلة على أعلى مستوى. وشهدت العلاقات المصرية اليونانية توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات مختلفة، أبرزها توقيع مذكرة تفاهم في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك إيمانًا من الطرفين بأهميتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي. كما تم توقيع اتفاقية التأمينات الاجتماعية بين البلدين والتي توفّر فرصة للعمالة المصرية باليونان لتنظيم مستحقاتها التأمينية خلال فترة العمل في اليونان بما يضمن كامل حقوقها ومستحقاتها عند عودتها إلى أرض الوطن.

كما شهدت الفترة الماضية تعاونًا وتنسيقًا مصريًّا يونانيًّا في مجال مواجهة أزمة كورونا، حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون المشترك في هذا المجال من خلال تبادل الخبرات والتنسيق بين الجهات المعنية بالبلدين للاستفادة المتبادلة من أفضل الخبرات والممارسات لديهما. وبحثا كذلك سبل استئناف الزيارات المتبادلة على مستوى كبار المسئولين فور عودة الطيران الدولي إلى حالته الطبيعية.

وحول التعاون في المجال السياحي، تتمتع مصر واليونان بعلاقات سياحية وثيقة، حيث يصل عدد السياح اليونانيين إلى مصر في المتوسط 44 ألفًا. وعقب العودة التدريجية للمطارات، وعلى الرغم من انتشار جائحة كورونا، بحث الجانبان سبل التعاون في هذا المجال والاستعدادات والإجراءات الاحترازية في كلا الدولتين لاستقبال الزائرين. كما أعلنت اليونان استعدادها لاستقبال السائحين المصريين بداية من شهر يوليو الماضي. وناقش الجانبان كيفية تحقيق التكامل في المجال السياحي من خلال اتفاقية ثنائية بين البلدين ذات ضوابط صارمة للحفاظ على صحة السائحين والعاملين بالقطاع السياحي، وذلك بعد عودة الحركة السياحية بصفة منتظمة.

الجالية اليونانية ودورها في الاقتصاد المصري

تُعتبر الجالية اليونانية أكبر وأكثر الجاليات الأجنبية في مصر، نظرًا لأن اليونان هي أقرب الدول الأوروبية إلى مصر. ولعبت هذه الجالية دورًا بارزًا في الأنشطة الاقتصادية في مصر، بل وفي تشكيل الهوية المصرية. لذلك تُعد الجالية اليونانية إحدى أكثر الجاليات تأثيرًا في الاقتصاد المصري، فقد عمل اليونانيون بالكثير من المهن والأنشطة الاقتصادية في مصر، فالتواجد اليوناني بمحافظة الإسكندرية -على سبيل المثال- لا يزال واضحًا ومميزًا حتى الآن، كما أنهم برعوا في العديد من القطاعات مثل الزراعة وإنتاج وتجهيز وتجارة القطن والدخان والحبوب، فضلًا عن عملهم في القطاع المالي والأنشطة الاقتصادية والتجارية الكبرى. كما أدخلوا صناعة النشا والجلوكوز في مصر سنة 1942.

تُعتبر الجالية اليونانية أكبر وأكثر الجاليات الأجنبية في مصر، نظرًا لأن اليونان هي أقرب الدول الأوروبية إلى مصر. ولعبت هذه الجالية دورًا بارزًا في الأنشطة الاقتصادية في مصر.

تقارب وجهات النظر في القضايا الإقليمية الكبرى

أعربت مصر واليونان عن قلقهما العميق إزاء تدهور الوضع في ليبيا، وأكدتا أن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة هو السبيل الوحيد لحل هذا الصراع واستعادة الاستقرار في ليبيا. وجدد الطرفان دعمهما للمبادرات التي تبنتها الأمم المتحدة، وعلى رأسها خطة العمل من أجل ليبيا. كما أعربتا عن التزامهما بوحدة الدولة الليبية وسيادتها وسلامة أراضيها، ورفض جميع أنواع التدخل الأجنبي في الشأن الليبي، وقيام بعض الأطراف بتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية وتسهيل نقل المقاتلين الأجانب إلى ليبيا باعتبار ذلك انتهاكًا واضحًا لقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي 1970 لسنة 2011، و1973 لسنة 2011، و2441 لسنة 2018. وأكد الطرفان رفضهما أيَّ تدخُّل عسكري في ليبيا. كما تم الاتفاق على ما يمثله التصعيد الأخير من جانب تركيا داخل ليبيا من خطورة على أمن وسلم المنطقة بأسرها. وفي يونيو 2020، رحبت اليونان بالمبادرة المصرية الجديدة «إعلان القاهرة» لحل الأزمة الليبية، مؤكدة عزمها المساهمة في تحقيق السلام. ودعت اليونان إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا والمرتزقة، ونزع سلاح الميليشيات، وإجراء حوار من أجل الوصول لحل سياسي شامل.

وحول الأزمة السورية، أعرب الجانبان عن التزامهما بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها، ودعم المساعي الدولية لتعزيز الحل السياسي للصراع من منظور شامل على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن رقم 2254 وبيان جنيف. وأكد الطرفان مجددًا دعمهما للمبعوث الخاص للأمم المتحدة، والحاجة إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية، وتفعيل اللجنة الدستورية بشكل فوري. كما أعربتا عن إدانتهما القوية لأي محاولة تركية لتقويض وحدة الأراضي السورية، أو القيام بأي تغييرات ديمغرافية متعمدة في سوريا.

المتوقع أن يزيد التعاون الثنائي بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، وذلك لوجود العديد من الفرص الضخمة للتعاون التجاري بين البلدين في مجالات مختلفة.

مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين

من المتوقع أن يزيد التعاون الثنائي بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، وذلك لوجود العديد من الفرص الضخمة للتعاون التجاري بين البلدين في مجالات إنشاء المراكز اللوجستية والمناطق التجارية الحرة، والمقاولات، وتكنولوجيا المعلومات، والتنمية الزراعية، والصناعات الغذائية، والطاقة، فضلًا عن إمكانية التعاون المشترك بقطاع المقاولات والاستفادة من عوامل الإنتاج المصرية في هذا القطاع، إلى جانب وجود فرصة للحصول على الدعم التمويلي من البنك الإفريقي للتنمية أو من بنك التنمية والتعمير الأوروبي. وسيكون مجال إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي، وتنفيذ خطة الربط الكهربائي لمصر مع أوروبا عبر قبرص واليونان، أحد أهم المجالات المقترحة لتعزيز العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى باقي مجالات التعاون الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي بما يصب في المصلحة المشتركة للجانبين والمنطقة بأكملها.

ختامًا، يُمكن القول إن هناك تقدمًا ثابتًا وملموسًا في الشراكة الاستراتيجية بين مصر واليونان، والتي يُمكن اعتبارها حجر الأساس للأمن والاستقرار في منطقة شرق المتوسط في القرن الحادي والعشرين، فقد أصبحت الشراكة الثنائية تلعب الآن دورًا كبيرًا في تشكيل توازن قوى مؤثر في مستقبل المنطقة، حيث يمثل التعاون الاقتصادي بين البلدين، خاصة في مجال الغاز والنفط في البحر المتوسط، بجانب التعاون العسكري، حائطًا منيعًا أمام توسع النفوذ التركي المتزايد في هذه المنطقة، خاصة مع استمرار الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» في محاولة تعطيل أي إنتاج إقليمي للغاز في شرق المتوسط من شأنه أن يقلل من أهمية تركيا كدولة عبور للغاز إلى أوروبا.

وعلى المستوى الاقتصادي، من الضروري تفعيل دور مجلس الأعمال المصري اليوناني، وتشجيع المشاركة في المعارض المشتركة، وتبادل زيارات وفود رجال الأعمال، الأمر الذي سيسهم في دفع التجارة البينية، وزيادة المشروعات الاستثمارية المشتركة بين البلدين، وتعزيز سبل التعاون المشترك بين الجانبين ليرتقي إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

100 AL-Merghani St., Heliopolis, Cairo
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861
/ecsstudies